اليوم التالي في قطاع غزّة بوابة اليوم التالي في «تل أبيب»

محمد الحسيني
كاتب ومحلل سياسي

تصاعد الحديث مجددًا عن إمكان التوصل إلى تسوية سياسية - عسكرية قد تفضي إلى إنهاء العدوان على قطاع غزّة المستمر منذ ما يقرب من تسعة أشهر. وقد حملت مواقف رئيس حكومة العدوّ بنيامين نتنياهو الأخيرة مرونة ملفتة للتعامل مع الطروحات الأميركية، وانعكست في الإعلان عن سقف زمني لإنهاء "العمليات العسكرية الصهيونية في غضون ثلاثة أسابيع" في رفح، وقابلته حركة حماس بإبداء مرونة إضافية بشأن الطروحات الجديدة للتوصل إلى إنهاء الحرب.

مأزق اليوم التالي

ويرجح محللون أن يعمد نتنياهو إلى اتباع سياسة التدرّج في المواقف، يبدأها بالموافقة على الطرح الأميركي بإعلان "نصر" كمقدّمة للخطوات التنازلية اللاحقة، إلا أن الذي يجدر التوقف عنده هو الخطوة التالية التي سيقوم بها لجهة ترتيب الوضع السياسي والعسكري والإداري للقطاع وفق الرؤية الصهيونية. وعلى الرغم من ذلك يواصل نتنياهو رفضه الحديث عن "اليوم التالي" لما بعد الحرب.

المقاومة الفلسطينية وأوراق القوّة

إلا أن الحقيقة الميدانية تفيد بأن اليوم التالي لغزّة يفترض النظر في اليوم التالي لتل أبيب، فإن نتنياهو خسر الحرب، ولم يحقق أهدافه المعلنة ولم يستطع القضاء على المقاومة الفلسطينية وحركة حماس بالتحديد، بل إن المقاومة، التي زلزلت الكيان الصهيوني في طوفان الأقصى وتواصل معاركها البطولية ضدّ ألوية وفرق جيش العدو، تمتلك الكثير من أوراق القوّة، وأهمها:

- عدم تأثر تشكيلاتها العسكرية بالعدوان الهمجي، فأعادت تشكيل مجموعاتها وتمكّنت من التكيّف مع الواقع الميداني المستجدّ وأكّدت على امتلاكها زمام المبادرة في الهجوم وصد العدوان.

- استمرار بقاء عشرات الأسرى من الجنود الصهاينة في قبضة المقاومة، ما يشكّل محطة فشل كبيرة لنتنياهو الذي بات الآن في مواجهة شريحة كبيرة من المجتمع الصهيوني.

- موقفها الثابت الرافض لأي تنازلات على حساب قضية الشعب الفلسطيني، وصمودها أمام الضغوطات الهائلة التي تمارس عليها من قبل الأطراف والوسطاء، ورفض المساومة على مستقبل قطاع غزّة.

ولذا فإن الانتصار الذي يغري به الأميركيون نتنياهو لإعلانه وما تسعى إليه واشنطن لإرساء حالة - حتى لو كانت وهمية - يتم فيها وقف الحرب، ليس سوى محاولة للتغطية على الهزيمة التي مُني بها وحكومته بعد ما يقرب من تسعة أشهر من الحرب المستمرة في جبهتي الجنوب والشمال، فضلًا عن الإغراءات الأميركية الأخرى المتعلّقة بإعادة الإعمار على الجانبين اللبناني والفلسطيني.

معادلة التقدّم والتثبيت والانطلاق

أمّا على جبهة لبنان فقد حاول المبعوث الأميركي آموس هوكشتاين ومن بعده الموفدون من الألمان والعرب - وكان آخرهم الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية حسام زكي - الحصول على موقف واضح من حزب الله تجاه التسوية والترتيبات المنتظرة بعد ثلاثة أسابيع، دون أن يفلحوا في ذلك، وقد كرّر نائب الأمين العام لحزب الله سماحة الشيخ نعيم قاسم موقف الحزب المبدئي من ربط الجبهتين اللبنانية والفلسطينية، ليؤكد أن لا تهدئة في الشمال الفلسطيني طالما أن العدوان مستمر على قطاع غزّة، فالحزب يتصرّف حيال هذا الملف بصبر وهدوء وروية لأسباب كثيرة أولها عدم ثقته بالطرف الأميركي المنحاز قلبًا وقالبًا ومضمونًا إلى الجانب الصهيوني، ولذا فهو إلى جانب تفعيل جبهة النار بالشكل المناسب تصعيدًا وتخفيفًا، ينعم النظر في استكشاف مواقف الأطراف من جهة، وقراءة التطورات السياسية والميدانية المتلاحقة داخل المجتمع والمؤسسات السياسية والعسكرية الصهيونية من جهة ثانية، ويبني على الشيء مقتضاه.

ويوضح محلّلون أن موقف الحزب هذا من شأنه تقوية الموقف الفلسطيني، ليس فقط لجهة تفعيل الضغط لوقف العدوان بل أيضًا لتوفير أوراق قوة في رسم أي معادلة لقطاع غزّة والمقاومة الفلسطينية وحركة حماس في مرحلة ما بعد وقف الحرب، وهذا ما يمنح المقاومة فرصة لتكريس نفسها كطرف أساسي في بلورة وترجمة القرار الفلسطيني المستقل، ولتثبيت موقعها المتقدم في خارطة الصراع، حيث تكون فيه قادرة على الانطلاق والفعل في أي تطوّر سياسي أو عسكري قد يطرأ في مرحلة لاحقة، على قاعدة التقدّم والتثبيت والانطلاق.

> تعتقد النخب السياسية والعسكرية والاقتصادية بأن الذهاب إلى أي حرب مع حزب الله سيزيد الأمر تعقيدًا في المجالات كافة في الوسط الصهيوني

الخيارات "الصهيونية" المرّة

وفي الموازاة، تعتقد النخب السياسية والعسكرية والاقتصادية بأن الذهاب إلى أي حرب مع حزب الله سيزيد الأمر تعقيدًا في المجالات كافة في الوسط الصهيوني، وتتّجه إلى ترجيح أفضلية التوصل إلى تسوية توقف الحرب اليوم، لأن أي اتفاق في المرحلة الراهنة سيكون أفضل بكثير من أي اتفاق بعد الحرب التي لا يملك أحد تصوّرًا واضحًا عن نتائجها، والتي لن تسفر سوى عن زيادة إضعاف الكيان الصهيوني والإمعان في تشتته وتمزيق النسيج الاجتماعي والتركيبة السياسية فيه، فضلًا عن الخسائر الباهظة التي سيمنى بها في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستقرار المالي، وكلّ ذلك سيضاعف من الانقسام الداخلي واتّساع الهوّة بين مكوّنات المجتمع الصهيوني ما سينعكس حتمًا على أداء الجيش وتماسكه، وبذلك يفقد الكيان الصهيوني العنصر الأهم في الحفاظ على أمنه واستقراره، وهذا بدوره سيعمّق من أزمة الشعور بانعدام الأمن وتكريس الخوف على المصير والقلق على الوجود.

التحليل الإخباري

الرهان الصهيوني الخائب على الألم ورهانات المقاومة الاستراتيجية

ايهاب شوقي
كاتب ومحلل سياسي

منذ عقود ومنذ تشكّل حركات المقاومة وتصدّرها لساحات المواجهة بديلًا عن خروج الجيوش النظامية المأساوي من الصراع، يعتمد الكيان الصهيوني وراعيه الأميركي خيار الاستهداف والاغتيالات واستهداف المدنيين تارة لتخويف وتركيع الشعوب، واستهداف القادة تارة أخرى لتركيع حركات المقاومة. ولم يقتصر الأمر على العلماء أو القادة العسكريين، بل شمل الأمر الأدباء والصحفيين وكلّ من يعمل بالوعي ونشر ثقافة المقاومة.

ومن بين مفاعيل سياسة المعركة بين الحروب التي اعتمدها الكيان الصهيوني، ارتكب العدوّ جرائم استهداف قادة وعلماء للجمهورية الإسلامية لمحاولة ثنيها عن دعم ورعاية المحور المقاوم، كما ارتكبت أميركا أبشع الجرائم التي توجتها باستهداف الشهيد سليماني. ولكن الناتج العملي والمحصلة الاستراتيجية كانت صفرية ولم يجنِ العدوّ ورعاته من هذه الجرائم شيئًا، بل على العكس، فقد شحذت هذه الجرائم همم المجاهدين وحماستهم وإرادتهم بسبب امتلاكهم للإيمان والبصيرة وثقافة النصر أو الشهادة، وخلوّ القاموس المقاوم من مصطلحات الخوف أو الارتداع أو المذلة.

وازداد العدوّ شراسة وإجرامًا، في التسعينيات باغتيالات نوعية لقادة استثنائيين، من أمثال الشهيد صلاح خلف والشهيد السيد عباس الموسوي الأمين العام لحزب الله، والشهدين فتحي الشقاقي ويحيى عياش، وغيرهم من القادة في بمختلف الفصائل وحركات المقاومة التي توحدت وتزينت بالشهداء في بذور مبكرة لتشكيل محور المقاومة ووحدة الساحات.

ومنذ بداية القرن تركزت الاغتيالات على رافضي خيار السلام المزعوم في الحركات التي اتبعت أوسلو، والقادة الميدانيين لفصائل المقاومة بكافة تنوعاتها، وتركزت الاغتيالات على المهندسين من مطوري الأسلحة والعلماء النوويين، ولم تستثنِ فصيلًا مقاومًا بكلّ جبهات محور المقاومة وتوجتها بجريمة اغتيال الشهيدين سليماني وأبو مهدي المهندس ورفاقهما.

ومنذ طوفان الأقصى والعدو يعوض فشله وارتداعه أمام المقاومة في لبنان باغتيال قادة ميدانيين من أخلص وأكفأ المجاهدين في حزب الله، ولم تتغير معادلة ولم تركّع إرادة، بل على العكس يردّ الحزب على كلّ جريمة باستهدافات نوعية وتصعيد للنيران ونوعية الأهداف وباستخدام تقنيات وتكتيكات نوعية تكشف عن بعض بأسه. المحصلة السياسية العامة هي أن العدوّ لم يربح أي خطوة إلا بتنازلات سياسية من المتنازلين عن خيار المقاومة ومن ركنوا إلى وهم السلام المزعوم مع عدو لا يؤمن بأي حق فلسطيني، وشيطان أميركي يمارس التضليل وكسب الوقت حتّى تصفية القضية. والمحصلة الميدانية والاستراتيجية هي التطور النوعي والكمي لسلاح المقاومة وتنظيماتها وبروز قيادات كانت رديفة لتعتلي سدة القيادة وتثبت كفاءتها وبأسها. والمقياس الاستراتيجي الدقيق هو المقياس المتتبّع للمسار والمعادلات، وهو يفيد بأن مسار المقاومة تصاعدي وأن معادلاتها من حيث الردع والرعب متقدمة، وأن الرهانات الصهيونية على الألم لم تأتِ إلا بنتائج عكسية، لأنها رهانات خائبة لا تقوم على دراسة معمقة لثقافة المقاومة وعقيدتها، بينما جاءت رهانات المقاومة على ألم العدوّ صائبة لأنها تقوم على دراسة التاريخ والسنن الكونية بأن الصمود والمقاومة والحق هي المنتصرة وأن أي احتلال أو ظلم مصيره الزوال طالما وجدت مقاومة صادقة مؤمنة.

فرنسا والعالم العربي.. ماذا لو وصل اليمين المتشدّد إلى السلطة؟

ليلى نقولا
كاتبة ومحللة سياسية

تصدّر "التجمّع الوطني" (اليمين المتطرّف) الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية الفرنسية، محقّقاً نتائج تاريخية، بعدما حصد نحو ٣٣٪ من الأصوات، وحلّت "الجبهة الشعبية الجديدة"، المكوّنة من ائتلاف الأحزاب اليسارية، في المرتبة الثانية، بتحقيقها نحو ٢٨٪ من الأصوات، ليحلّ معسكر الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، في المرتبة الثالثة، بنسبة ٢٢٪ فقط.

لا شكّ أنّ العالم العربي يراقب تلك الانتخابات، لما لفرنسا من علاقات تاريخية مع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبسبب وجود جاليات عربية في فرنسا تواجهها مشكلات بسبب تزايد العنصرية والإسلاموفوبيا.

وقد يكون من المفيد النظر إلى ما يمكن أن يتأتى من تغيير للسياسات الفرنسية في حال وصول اليمين المتطرّف إلى السلطة وتأثيرها على بعض القضايا العربية التي أبدى المرشّحون الفرنسيون وجهات نظرهم حولها، على الشكل الآتي:

الجزائر

لعل البلد العربيّ الأكثر تأثّراً بوصول اليمين الفرنسي المتشدّد إلى السلطة، قد يكون الجزائر. فقد ازدادت العلاقات الثنائية بين البلدين توتراً مع وصول إيمانويل ماكرون إلى الحكم. ولا يمكن تصوّر أن تشهد العلاقات أيّ انفراج مع وصول اليمين المتشدّد، خاصة وأن الحزب اليميني المتطرّف نشأ بالأساس مع جان ماري لوبان، صاحب شعار "الجزائر فرنسية".

وكان لوبان الأب (مؤسس الحزب) والذي تطوّع برتبة ملازم في فوج المظليّين بالخارج قد اتهم بارتكاب أعمال تعذيب خلال وجوده في الجزائر لمدة ٦ أشهر عام ١٩٥٧. ولم ينفِ لوبان الأمر بل قال في مقابلة مع صحيفة (Combat) عام ١٩٦٢ "لقد مارسنا التعذيب في الجزائر لأنّ القيام بذلك كان ضرورياً".

وبالإضافة إلى رمزية عائلة لوبان في التاريخ الجزائري، فإنّ أمراً آخر قد يعكّر صفو العلاقات الثنائية، وهو اتفاقية ١٩٦٨، خاصة بعدما أعلن الحزب اليميني سابقاً نيّته طرح إلغائها، وإلغاء امتيازات المهاجرين الجزائريّين، والتي تشمل تسهيل دخولهم إلى فرنسا وممارسة المهن والأعمال وسهولة الحصول على تصاريح إقامة طويلة الأمد (١٠ سنوات) إلخ.

فلسطين

لن تتبدّل النظرة الفرنسية كثيراً تجاه القضية الفلسطينية بين ماكرون والحزب اليميني. وعلى الرغم من أن اليمين المتشدّد أعلن تأييده للكيان الصهيوني، لكن لا ننسى أيضاً أن هذا ما أعلنه ماكرون أيضاً وبالغ به في أول زيارة له إلى الكيان الصهيوني بعد أحداث ال ٧ من تشرين الأول/أكتوبر.

فقط الأحزاب اليسارية وأهمّها حزب "فرنسا الأبيّة" هي من دعمت الفلسطينيين علناً، وطالبت بالاعتراف بدولة فلسطينية الآن، بينما رفض كلٌ من ماكرون واليمين المتشدّد الاعتراف بدولة فلسطينية في هذا الوقت.

سوريا

منذ أواخر عهد جاك شيراك توترت العلاقة بين الفرنسيّين والحكم في سوريا، وساهم الرؤساء الفرنسيون المتعاقبون بتأجيج الصراع في سوريا ضد الرئيس السوري بشار الأسد، كما قامت فرنسا باستضافة بعض أفراد المعارضة السورية، وفتح القضاء الفرنسي تحقيقاً بمزاعم ارتكاب الرئيس السوري جرائم حرب في سوريا. على عكس الرؤساء السابقين وعلى عكس سياسة ماكرون الملتزمة بالموقف الأميركي، ينظر اليمين المتشدّد بإيجابية إلى الانفتاح على الحكم في سوريا، ويتحدّث صراحة عن ضرورة عودة العلاقات الأوروبية والفرنسية مع سوريا، ويؤيّد تسهيل إعادة اللاجئين، وهو ما عبّر عنه نائب الحزب في الاتحاد الأوروبي، فيليب ماريني، الذي زار دمشق مرات عديدة.

> في حال وصول اليمين المتطرّف إلى السلطة، فإن السياسة الخارجية الفرنسية فيما يخصّ لبنان وفلسطين ستبقى كما هي الآن مع الرئيس ماكرون، مع استثناء وحيد

أما اليسار الفرنسي فمواقفه متناقضة نوعاً ما، ويُعتقد أنه سيعتمد سياسة الاتحاد الأوروبي نفسها تجاه سوريا، ومن المتوقّع ألّا تكون هناك جرأة على قيادة التغيير في ما خصّ العلاقة مع سوريا.

لبنان

بشكل عامّ، أظهرت جميع القوى السياسية الفرنسية اهتماماً بلبنان، وكانت زعيمة حزب التجمّع الوطني مارين لوبان، قد زارت لبنان في وقت سابق عام ٢٠١٧ والتقت الرئيسين عون والحريري، وأبدت تضامنها مع اللبنانيين. وكان رئيس الحزب الحالي جوردان باردیلا قال في وقت سابق "إن السياسة الفرنسية يجب أن تدعم الشباب اللبناني وطموحه للتغيير".

أما الموقف من الحرب على الحدود الجنوبية اللبنانية، فكان زعيم الحزب اليساري "فرنسا الأبيّة"، جان لوك ميلونشون، قد ردّ على التهديد الإسرائيلي للبنان في كلمة له أمام أنصاره، قائلاً "لو كنت رئيساً لفرنسا، لقلت للصهاينة لا تلمسوا لبنان".

وهكذا، نتوقّع أنه في حال وصول اليمين المتطرّف إلى السلطة، فإن السياسة الخارجية الفرنسية فيما يخصّ لبنان وفلسطين ستبقى كما هي الآن مع الرئيس ماكرون، مع استثناء وحيد.